Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 5, 2023

Deanship of Scientific Research

Attitudes of Political Science Instructors at Jordanian Universities towards Activating Political Involvement: An Analytical Study

Hamzeh Ismail Ibrahim Abu Shari'ah *

Department of Human Sciences, Faculty of Arts and Sciences, The World Islamic Sciences & Education University.

Received: 12/10/2021
Revised: 27/03/2022
Accepted: 13/7/2022
Published: 30/9/2023

* *Corresponding author:*
hamzh73@gmail.com

Citation: Abu Shari'ah, H. I. I. . (2023). Attitudes of Political Science Instructors at Jordanian Universities towards Activating Political Involvement: An Analytical Study . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(5), 257–276. https://doi.org/10.35516/hum.v50i5.5841

Abstract

Objectives: The study aimed at recognizing trends of political science professors at the Jordanian universities towards the activation of political participation and recognizing the impacts of variables: (social type, age, social status academic rank, monthly income, and the university).

Methods: To meet study goals, a descriptive survey method was utilized, employing a questionnaire with two sections: one on demographic traits and the other on political science professors' perspectives regarding political participation activation in Jordanian universities. The sample included (83) professors—(59) male and (23) female—from various public and private universities.

Results: These findings address the study's questions and validate its hypotheses. Key outcomes include: fostering trust between the populace and ruling elite, ensuring peaceful power succession through fair elections, guaranteeing public freedoms, and respecting human rights as major political trends. In terms of economics, notable trends include enhancing citizens' quality of life, safeguarding the national economy, creating job opportunities, and curbing unemployment. Social priorities involve protecting the family structure, promoting diverse opinions, and combating crime and drug proliferation. Cultural and educational highlights comprise elevating education standards, reducing nepotism, favoritism, and enhancing the role of educational institutions.

Conclusions: The study submitted several recommendations aiming at activating political participation, the most important of which are: laying dialogue programs about activating political participation to grant space for alighting discussion to increase political awareness level for the significance of political participation and reviewing rules and legislations that hinder this participation.

Keywords: Attitudes, political science instructors, Jordanian universities, political involvement.

اتجاهات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية (دراسة مسحية)

حمزة إسماعيل إبراهيم أبوشريعة*

قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرّف اتجاهات مدرّسي العلوم السياسيّةِ في الجامعاتِ الأردنية نحوَ تفعيل المشاركةِ السياسيّة، وتعرُّف أثر المتغيرات: (النوع الاجتماعي، العمر، الحالة الاجتماعية، الرتبة الأكاديمية، الدخل الشهري، الجامعة).

المنهجية: لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفيّ المسحي، وذلك باستبانةٍ تكوّنت من قسمين الأول: للخصائصِ الديمغرافيّةِ لأفراد العيّنة، والثاني باتجاهات مدرّسي العلوم السياسيّة نحو تفعيلِ المشاركةِ السياسية في الجامعات الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (82) مدرّسًا من مدرّسي العلوم السياسية، بواقع (59) مدرّسًا، و(23) مدرّسة من العاملين في الجامعاتِ الأردنيةِ المختلفةِ الحكومية والخاصّة.

النتائج: جاءت هذه النتائج للإجابة عن أسئلة الدراسة والتأكيد على صحة فرضياتها وتوصلت إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن بناء الثّقة بين القاعدة الشعبية والنخبة الحاكمة، والتداول السلمي للسلطة بانتخابات نزيهة، وضمان الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان كانت من أبرز الإتجاهات السياسية، أما في ما يتعلق بالاتجاهات الإقتصادية فكان أبرزها تحسين المستوى المعيشي للمواطن، وحماية الإقتصاد الوطني، وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة، أما الاتجاهات الاجتماعية فكان أبرزها المحافظةِ على نظام الأسرةِ من التفكّكِ، واحترام الرأي والرأي الآخر والحد من تفشّي الجريمة والمخدرات، وأبرز الاتجاهات الثقافية والتربوية كانت، النهوض بالتّعليمِ والمناهج، والحد من ثقافة الواسطة والمحسوبية، وتفعيل دور المؤسسات التربوية.

التوصيات: وفي ضوءِ النتائج، قدمت الدراسة عددًا من التوصيات بهدف تفعيل المشاركة السياسية من أهمها: وضع برامجَ حواريّةٍ حولَ تفعيل المشاركة السياسية، لفتح المجال للنقاش المتنوّر، لزيادة مستوى الوعي السياسي لأهميةِ المشاركة السياسية، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تعيق هذه المشاركة.

الكلمات الدالة: الاتجاهات، مدرّسي العلوم السياسية، الجامعات الأردنية، المشاركة السياسية.

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

تُعدّ المشاركةَ السياسيّةَ من المؤشراتِ الدّالةِ على تطوّر الأنظمةِ السياسية الديمقراطية، وذلك بمشاركةِ أفراد المجتمع بجميعِ مكوناته في العمل السياسي، ليكون له دورٌ بجانب السلطة السياسية للدولة في رسم السياسات العامة، وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم تربوية أم بيئية. وتشكل المشاركة السياسية في الدول الديمقراطية أساسًا في تطور الدولة واستقرارها. وهذا يتطلب وضع خطط وآليات استراتيجية لتفعيل المشاركة السياسية بين جميع مكونات أفراد المجتمع، وللفهم الحقيقي لأهمية المشاركة السياسية.

وتعد المشاركة السياسية ذات أهمية في تطور التنمية السياسية التي تعد بدورها موشرًا على الوعي الحقيقي للمجتمع في فهم التطورات والمستجدات والمتغيرات الداخلية والخارجية، وتحقق الإنتماء والولاء والاعتزاز والمواطنة الحقيقية، وقدرة الأفراد على مواجهة التحديات والمشكلات بأنواعها المختلفة. ونتيجة تطور الحياة الديمقراطية في الأردن تذبذبت نسبة المشاركة السياسية من مدة إلى أخرى، عبر مراحل تاريخ الأردن الحديث. وتذبذبت أيضًا نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمتغيرات النابعة من الظروف الإقليمة والدولية. ومن خمسينيات القرن الماضي إلى الآن شهد الأردن تعثّرًا في تفعيل المشاركة السياسية، وخصوصًا في ما يتعلق بالأحزاب السياسية.

وأكدت المادة "1" من الدستور الأردني لعام 1952 أنّ نظام الحكم هو: "نيابي ملكي وراثي"، وأكدت الفقرة (1) من المادة "24" أنّ: "الأمة هي مصدر السلطات". وهذا يؤكد أهمية تفعيل المشاركة السياسية بوجود قانون انتخابي وقانون أحزاب، لضمان العمل السياسي بالدستور والقوانين والتشريعات، التي ترسخ النهج الديمقراطي والمشاركة السياسية. ومنذ تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999م، أعطى اهتمامًا لتفعيل المشاركة السياسية، بتشكيل لجنة الحوار الوطني لعام 2011، وطرح الأوراق النقاشية الملكية، والنظر في النصوص الدستورية، وتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية لعام 2021. وهدف ذلك هو تحقيق الإصلاح السياسي وتفعيل المشاركة السياسية (القاضي، 1999؛ شطناوي، 2002). ومن هنا شكلت هذه الدراسة أهمية اتجاهات مدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية أحد جوانب قياس درجة تفعيل المشاركة السياسية في المجتمع الأردني، للوصول إلى الغاية التي تعزز الأمن والاستقرار والمصلحة الوطنية العُليا، وتعزز بناء مشاركة سياسية فاعلة وحقيقية.

مشكلة الدراسة

من عمل الباحث في تدريس مواد العلوم السياسية في عدد من الجامعات الأردنية، لاحظ أن هناك نفورًا أحيانًا بين أعضاء هيئة التدريس في الحديث أو المناقشة أو المشاركة الفعليّة، مما دفع الباحث إلى التفكير والبحث عن هذا العزوف، فراجع الأبحاث والدراسات السابقة المتعددة، كدراسة كونلي وفيلد (Connelly and Field, 1944)، ودراسة العزام (1991)، ودراسة العزام والهزايمة (2007)، ودراسة دلاسي (2017). وكل ما ذُكِر دفع الباحث إلى تحويل هذه المدة الى دراسة علمية، للإطلاع على حقائق مستوى المشاركة السياسية في الأردن لدى مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية.

وتكمن مشكلة الدراسة أيضًا في مدى تقديرات أهل الاختصاص من مدرّسي العلوم السياسة نحو تفعيل المشاركة السياسية في الأردن، اللازمة لتجاوزِ الأوضاع التي تعيشها السياسةُ العامةُ للدولة الأردنية، وفي مقدمتها تفعيل المشاركة السياسية لجميع مكونات المجتمع الأردني والقوى السياسية المختلفة، وصولًا إلى منظومةٍ سياسيّةٍ متكاملة لتفعيلِ المشاركة السياسية، لتشمل العوامل كافة التي تحيط بالنظام السياسي الأردني، من حيث الإتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لمدرسيّ العلوم السياسية في الجامعات الأردنية.

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية؟
2. ما أثر المتغيّرات الديمغرافية الخاصة بمدرّسي العلوم السياسية نحو تفعيل المشاركة السياسية؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات تقديرات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات تقديرات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير نوع الجامعة (حكومية، غير حكومية).
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات تقديرات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير حالة المدرس الاجتماعية (متزوج، غير متزوج، مطلق، أرمل).
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات تقديرات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو

تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير العمر للمدرس(35 سنة فأقل، 36-50، أكثر من 51).

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات تقديرات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية (محاضر متفرغ، أستاذ مساعد، استاذ مشارك، استاذ).

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات تقديرات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير الدخل الشهري للمدرس (900 دينار فأقل، من 901-2100 دينار، أكثر من 2101 دينار).

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة النظرية بتعرُّف اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية، بناءً على الخصائص العامة الديمغرافية لأفراد العينة، كونها تعطي صورة واضحة لاتجاهات فئة أكاديمية متخصصة في مجال العلوم السياسية. وتأتي أهمية الدراسة أيضًا من تفسير وتحليل الإتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لمدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية، كونها تشكل أهمية من الناحية الأكاديمية والعلمية للدراسات البحثية، لفئات واسعة من الباحثين والدارسين، للإفادة من أهل الاختصاص في تفعيل المشاركة السياسية.

أما أهمية الدراسة من الناحية العملية فتأتي من كونها تُبَلوِر الاتجاهات لفئة من أهل الاختصاص، مع الجهات المعنية بالمشاركة السياسية. ووضع برامج هادفة لتنمية الوعي في المشاركة السياسية في إطار دورات تعد لمثل هذه الغاية، وبإشراف جهة ذات اختصاص، كوزارة التنمية السياسية في الدولة، ومع القائمين على إعداد برامج الدورات، ومراعاة مستويات شرائح المجتمع كافة.

أهداف الدراسة

1. تعرُّف اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية.
2. تعرُّف أثر متغيرات: (النوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والرتبة الأكاديمية، والدخل الشهري، والجامعة) في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية.

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في ما يأتي:

1. الحدود الزمانية: العام الدراسي(2020-2021)، وذلك لأنّ الدراسة قد بدأ التحضير لها عام 2020، وتم توزيع الاستبانات وجمعها في عام 2021.
2. الحدود المكانية: الجامعات الأردنية (حكومية وخاصة).
3. الحدود البشرية: مدرّسو العلوم السياسية.
4. الحدود الموضوعية: اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية.

مفاهيم الدراسة

1. **المشاركة السياسية:** عرفها محافظة وآخرون (154:2007) بأنها "تأثير المواطن على عملية اختيار الحكام والسياسات العامة للدولة". وعرفها أبراش (1998: 137) أيضًا بأنها: "إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورًا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في إصدار القرارات"، وعرفها فيربا (Verba,1978) بأنها: النشاطات المشروعة والمسموح بها ضمن قوانين الدولة. في حين عرّفها واينر (Weiner, 1971) أنّها نشاطات وفعاليات اختيارية وطوعية لتحقيق المشاركة والتأثير على قرارات السياسات العامة للحكومة.

وتعرف المشاركة السياسية إجرائيًا أنّها التعبيرُ عن مستوى المشاركة السياسية تجاه الشأن العام وصنع السياسات العامة بأبعادها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية.

2. الاتجاهات: عُرِفت الاتجاهات بتعريفات متعددة منها: أنها حالة من الاستعداد والتهيؤ العقلي والنفسي، بالخبرة التي يكتسبها الفرد طيلة حياته، ويتفاعل تجاه مواقف وقضايا تعرض لها في حياته على نحو ايجابي أو سلبي (صدّيق،2012: 301؛ المشاقبة وشقير، 2020: 75-80). وتعرف الاتجاهات إجرائيًا أنّها التصوّر الذي يرتئيه الفرد في قضية ما تواجهه، ويتنبأ حولها على وفق تصوراته وواقعها، سواء أصحّت هذه التصورات أم كانت غير صحيحة، وتُقاس بالدرجة التي حصل عليها المفحوص على استبانة الاتجاهات التي استخدمت لأغراض الدراسة الحالية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولًا: الإطار النظري

إن مصطلح المشاركة السياسية متعلق في الدور الذي يؤديه أفراد المجتمع للتاثير في الحياة السياسية، وعلى اختيار من ينوب عنهم من ممثلين في الحكومة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة والإشراف على السياسيات العامة للدولة (يمينة حناش، 2017). ويرى (Danial Lerner) أنها تتناول التحضّر والتحديث في تحقيق عملية المشاركة، وذلك لأهميتها في تحقيق التطور السياسي المطلوب، وتطور مجالات المعرفة ووسائل الإعلام، والنهوض

بالتعليم الذي يؤدي إلى تحقيق الوعي السياسي. وذكر "Huntington and Nelson" ضرورة تفعيل المشاركة السياسية، بتحسين المستوى المعيشي والاجتماعي للمجتمع، وتعزيز الوعي بأهمية المشاركة السياسية. وتؤثّرُ النخب السياسية بالعمل في إضعافِ المشاركة السياسية، لأسبابٍ تتعلق بطبيعة الأنظمةِ السياسيّةِ للحفاظ على استمرارها، بحجّةِ تحقيق المصلحة العليا للدولة، ولكن في بعض الأحيان قد تعطي مجالًا للمشاركةِ السياسية حسب المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية، بهدف تحقيق الشرعية أو للضغوط الدولية حول التحوّل نحو الحياة والنهج الديمقراطي. وأكد كل من "Woodward" و"Lipset" و "Verba" أهمية التطور الإقتصادي والمعيشي والمكانةِ الاجتماعية، ودرجة الوعي السياسي والثقافي والتعليم في تحقيق المشاركة السياسية.

وتعدُّ المشاركة السياسية من مرتكزات بناء المؤسسات المدنية القائمة على النهج الديمقراطي، ليستطيع الفرد أداء النشاطات في ممارسة الحياة السياسية، ولتمكينه من صنع السياسات العامة في الدولة، ليكونَ له دورٌ في التأثير في المشاركة السياسية الفعالة، وفي بناء المؤسسات المدنيّة القائمة على النهج الديمقراطي. ويعتمدُ ذلك على طبيعةِ الأنظمة في تحقيق المشاركة السياسية، والتداول على السلطة. وتتأثر المشاركة السياسية في المحددات المتعددة البيئية والسياسية والاجتماعية والقانونية، إذ تعد الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة السياسية في الأنظمة المعاصرة، ويعتمد ذلك على تفعيل الحريات السياسية، والقوانين الإنتخابية، والوعي الثقافي، وطبيعة المجتمع، والمستوى الاقتصادي والمعيشي (المشاقبة وشقير، 2020: 117-129؛ العزام والشرعة، 2006).

ومن الناحيةِ العمليةِ أصبحت المشاركة السياسيّة ضمن فئات قليلة ومحدودة ومعينة في داخل المجتمع، ومن هنا لا بد من توضيح أهمّ المعوقات للعزوفِ عن المشاركة السياسية، كما أشار إليها كل من يمينة حناش (2017)، المشاقبة وشقير (2020: 117-129)، والخالدي (2006)، النعيمات (2021: 47-54)، وهي: الخوف والقلق وعدمُ الاطمئنانِ من ممارسة السياسة، وأسباب أمنيّة تتعلق بطبيعة السلطة، وعدمُ ثقةِ الفردِ بنفسة، وعدم القدرة على المشاركةِ في الحياة السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى عدم وعي المواطن في تحقيق مطالبه، لانعدام التنشئةِ السياسيّةِ داخل المجتمع، وانعدام دور وسائل الإعلام التوعوي الفاعل، وعدم وجود قيادة فاعلة تؤمنُ بالحياة السياسية، ولعدم وجود شرعية للنظام السياسي القائم، وضعفُ الإحساسِ والشعورِ بالمواطنة، وتدني المستوى الثقافي والمعرفي والجهل في الحياة السياسية، وعدم الاّمبالاة في المشاركة السياسية، والمستوى المعيشي للمجتمع وانتشار البطالة والفقر داخل المجتمع، وعدم تكافؤ الفرصِ والعدالةِ في توزيع الوظائف في القطاع العام، وغيابِ الحريات العامّة واحترام حقوق الإنسان، وهذه من المعوقات التي تحدّ من المشاركة السياسية.

واتسمت إمارة شرق الأردن منذ تأسيسها بالتأثير البريطاني في تطور الحياة الديمقراطية، وعرقلةِ أيّ محاولات في عملية تطوير النظامِ السياسيّ، ووضع دستور عصري يواكب المتغيرات المختلفة، وتطورِ مؤسسات الدولة، إلى أن أقر الملك حسين تعريب قيادة الجيش في عام 1956، وإنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية في 13 آذار 1957، حيث كانت بداية الانفراج السياسي، وتفعيل المشاركة السياسية، وذلك باستئناف الحياه السياسية وإجراء انتخابات نيابية شاركت فيها الأحزاب السياسية السرية والعلنية، في أجواءٍ قائمةٍ على النزاهةِ والشفافيةِ (القاضي، 1999: 1-3).

وتأثرت الحياةُ السياسيةِ في الأردن بعوامل كثيرة منها: التحديات والمتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية، كتوتر العلاقات الأردنية – العربية، والحروب كحرب حزيران عام 1967، ومعركة الكرامة في عام 1968، وحرب تشرين 1973، وفك الارتباط بين الضفة الغربية والضفة الشرقية في عام 1988، وانقسامات الدولِ العربية بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربيّ، والفشل في تحقيق التكامل والتعاون العربي في مؤتمرات القمة العربية، وعدمُ الاستقرارِ في المنطقةِ الإقليميّة، والانقلابات العسكرية في بعض الدولِ العربية. وقد انتهى ذلك بفرض الأحكام العرفية، التي كان لها تأثير في المشاركة السياسية. ولكن بعد عام 1989بدأت عودة الحياة السياسية بمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية، وصدور الميثاق الوطني لعام 1991، وصدور قانون الأحزاب السياسية لتحقيق المشاركة السياسية الفعالة عام 1992، وإلغاء الأحكام العرفية في العام نفسه (القاضي، 1999: 1-3).

وبانهيار الإتحادُ السوفيتي وظهور الآحادية القطبية المتمثلة في الهيمنةِ الأمريكية على العالم، بدأت كثير من دول العالم، ومنها الأردن، في التكيّف مع المتغيرات النابعةِ من البيئة الخارجية الدولية لتحقيق الإصلاحات السياسية، بما يتلاءم والتحولات الدولية، والتطورات والأحداث في النظام العالمي الجديد، كحرب الخليج الثانية، ومفاوضات السلام بين اسرائيل والدول العربية، وانتفاضة الأقصى في عام (2000)، والحرب على الأرهاب على أثر أحداث أيلول 2001، والربيع العربي التي ظهرت بدايتها في تونس في أواخر عام 2010، ثم انتقلت بشدة إلى مصر واليمن وليبيا وسوريا، ولكثرةِ المتغيرات الداخلية والخارجية أصبحت الإصلاحات وتفعيل المشاركة السياسية ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار في الدول العربية (محافظة وآخرون، 2007).

ومن هنا حاول الأردن أن يتكيّف مع المتغيرات المختلفة وبدأ بالإصلاحات السياسية، بتشكيلِ لجنة حوار وطني، تشكلت في 2011، وقدمت مقترحات متعددة، من أجل تفعيل المشاركة السياسية، وذلك بإعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي، وغيرها من المقترحات الخاصة بتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والقانوني والإداري. يزاد على ذلك طرح الملك عبدالله الثاني للأوراق النقاشية الملكية، لتفعيل وتطوير

الإصلاحات في جميع القطاعات الحيوية الاقتصادية والسياسية والتعليمية والتربوية، للوصول إلى تفعيل المشاركة السياسية الحقيقية. ولمراجعة النصوص الدستورية شكلت لجنة خاصة للنظر في التعديلات الدستورية، والأخذ بالمقترحات التي قدمتها لجنة الحوار الوطني (محافظة وآخرون، 2007).

وعلى الرغم من ذلك لم يتحقق الإصلاح السياسي المطلوب، ومن ثم تم تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، بتاريخ 10 حزيران 2021، برئاسة رئيس الوزراء السابق سمير زيد رفاعي، وعضوية 92 عضوًا من أطياف المجتمع الأردني المختلفة، وذلك من أجل تفعيل المشاركة السياسية، بوضع مشروع قانون الانتخاب والأحزاب، وتطوير التشريعات لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني، بتاريخ 10 حزيران 2021).

ثانيًا: الدراسات السابقة

أجرى (Connelly and Field, 1944) دراسة بعنوان: "the Non-Voter-Who he is, what he thinks" تناولت المشاركة في التصويت في الانتخابات، وأسباب العزوف عن المشاركة، ودور القائد والمسؤول في تحقيق المشاركة في الحياة السياسية. وأظهرت نتائج الدراسة أن المشاركة السياسية تزداد كلما تقدم الفرد في السن، فضلًا عن الدخل والدرجة العلمية المتقدمة، التي هي من أهم المؤثرات في المشاركة السياسية والاهتمام السياسي، وأكدت الدراسة أن سكان الأرياف أقل مشاركة من سكان المدن.

وأجرى العزام (1991) دراسة كان هدفها معرفة "اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية"، وتكونت عينة الدراسة من (968) مشاركًا، وتم استخدام استبانة أُعدّت لهذة الغاية، وعن العلاقة بين عدد من المتغيرات الديمغرافية والمشاركة السياسية. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات والمشاركة السياسية، وأن المجتمع الأردني مازال مجتمعًا محافظًا على نحو عام، وأن ثقة الغالبية من أفراد العينة بالمشاركة السياسية ما زالت ضعيفة. وخلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم المشاركة السياسية لأفراد العينة هو الخوف من الملاحقة الأمنية، وعدم القناعة بالعمل الحزبي.

وهدفت دراسة مرعي (1996) إلى تعرُّف مدى المشاركة السياسيّة للشباب في المجتمع الأردني والعوامل المؤثرة في هذه المشاركة، وتكونت عينة الدراسة من (820،64) طالبًا وطالبة من الجامعات الأردنية المختلفة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ثقافة الخوف من المشاركة السياسية والانتساب للأحزاب السياسية كان من بين أهم العوامل التي تحول دون المشاركة السياسية للشباب، فضلًا عن عدم قناعتهم، ومعارضة الأسرة لمشاركة أبنائها في ذلك.

أما المشاقبة والهزايمة،(2000)، فقد أجريا دراسة هدفت إلى بيان اتجاهات النواب في قضايا الأداء الحكومي. وبينت الدراسة أن ثلثي أعضاء مجلس النواب لم يكونوا بالمستوى المطلوب في تقييم أداء الحكومة، وبينت أيضًا أن الأداء الحكومي متدنّ، وعليه لا بد من وجود آلية جديدة على وفق معايير حكومية وبرلمانية وحزبية، للارتقاء بأداء مؤسسات الدولة.

وهدفت دراسة العزام والهزايمة (2007)، إلى تسليط الضوء على موضوع الثقافة السياسية والمشاركة السياسية كأحد المحددات في عملية السياسة والمشاركة السياسية، وهدفت أيضًا إلى بيانِ مستوى اطلاع أفراد العيّنة على مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الأردني، وعلاقة هذا المستوى بالمشاركة السياسية. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المشاركة السياسية لدى أفراد العينة المطلعين سياسيًا أكبر من مستوى المشاركة عند غير المطلعين.

وأجرى دلاسى (2017) دراسة كان هدفها تعرُّف مستوى المشاركة السياسية لدى طلبة الجامعة، وذلك بدوافع موانع المشاركة السياسية، وتكونت عينة من (82) طالبًا وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات متعددة أهمها: ضعف مستوى إقبال طلبة الجامعة على المشاركة السياسية، سواء أكانت في الانتخابات أم الأحزاب السياسية.

وأجرى الغنميين (2018) دراسة كان هدفها تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية لدى فئةِ الشباب من طلبة الجامعة الأردنية، وتكونت العينة من "530" طالبًا وطالبة، وتكونت أداة الدراسة من (40) فقرة، وتناولت الفقرات عوامل المشاركة السياسية، والاهتمام السياسي، والمعرفة السياسية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات متعددة أهمها: رفعُ القيودِ عن المشاركة السياسية، وزيادة قاعدة الحريات العامة.

وباستعراض الدراسات السابقة يلاحظ أنها لم تتناول المشاركة السياسية بنخبة سياسيّة ذات اختصاص في السياسية، لهذا فإن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة كونها حددت نوعية العيّنة المسحيّة ذات الاختصاص في مجال السياسة، سواء أكان بأولئك الذين تفرغوا لتعليم مساقات سياسية في الجامعات أم ممن تركوا التعليم ومارسوا العمل السياسي، ولكنهم مارسوا التعليم بتدريس مساقات سياسية في الجامعات، واجتمعت لهم الخبرةُ النظريةُ والعمليةُ حول مفهوم ما يجب أن تكون علية المشاركة السياسية.

منهجية الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي لبلوغ غايات الدراسة، وتحقيق أهدافها. وهذه المنهجية هي الأنسب لطبيعة مشكلة الدراسة

البحثيّة، والأقدر للوصول إلى نتائج عملية، ولبلوغ غايات الدراسة البحثيه وتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة وعيّنتها

شملت الدراسة عينة مسحية لأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة للعام الدراسي (2020- 2021). وجرى إرسالُ الاستباناتِ عن طريق البريد الإلكتروني، واختيرت(16) جامعة حكومية وخاصة، بواقع (9) جامعات حكومية، وهي: الأردنية، واليرموك، وآل البيت، ومؤته، والحسين، والبلقاء، والهاشمية، والتكنولوجيا، والطفيلة، و(7) جامعات خاصة هي: جدارا، والشرق الأوسط، والعلوم الإسلامية العالمية، وفيلادلفيا، والإسراء، والبتراء، والزرقاء. وكان عدد مدرّسي العلوم السياسية في هذه الجامعات يزيد عن (110)، أعضاء، وتم توزيع (88) استبانة على مجتمع الدراسة، استرد منها (86) استبانة، رفضت (4) استبانات منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وخضع للتحليل (82) استبانه، شكلت ما نسبته (92%) من الاستبانات الموزّعة، والجدول (1) يوضح خصائص عينة الدراسة والبيانات الديمغرافية.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغر افية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكور	59	%72
	إناث	23	%28
العمر بالسنوات	35 فأقل	12	%14,6
	50-36	35	%42.7
	51 فأكثر	35	%42.7
الحالة الاجتماعية	غير متزوج	23	%28
	متزوج	52	%63.4
	مطلق	2	%2.4
	أرمل	5	%6.1
الرتبة الأكاديمية	محاضر متفرغ و استاذ مساعد	48	%58.5
	استاذ مشارك	14	%17.1
	استاذ	20	%24.4
الدخل الشهري للأسره (بالدينار الأردني)	فما دون 900	12	%14.6
	1500-901	26	%31.7
	2100-1501	29	%35.4
	2101 فأكثر	15	%18.3
الجامعة	حكومية	44	%53,7
	خاصة	38	%46.3
	المجموع	82	100.0

أداة الدراسة: أعد الباحث استبانة باتجاهات مدرسيّ العلوم السياسية نحو تفعيل المشاركة السياسية، وتكونت من قسمين، القسم الأول تكون من أربعة اتجاهات هي:

1. الاتجاهات السياسية: وتكونت من الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13).
2. الاتجاهات الاقتصادية: وتكونت من الفقرات (14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25).
3. الاتجاهات الاجتماعية: وتكونت من الفقرات (26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36).
4. الاتجاهات الثقافية والتربوية: وتكونت من الفقرات (37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49).

وتكون القسم الثاني من الخصائص العامة لمدرّسي العلوم السياسية الديمغرافية. المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الإجتماعية، والرتبة الأكاديمية، والدخل الشهري للأسرة، والجامعة، ومكان السكن، والتوجه الفكري. وتكونت الأداة من (49) فقرة موزعة على أربعة اتجاهات، تم الإجابة عنها مقياس خماسي مدرج على النحو الآتي: غير موافق بشدة =1، غير موافق =2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5.

صدق الاستبانة وثباتها

تم التحقق من صدق المحتوى للاستبانة، وذلك بعرضها على (6) من المحكمين المختصين في المجال، وذلك لتحقيق شمولية ووضوح فقرات

الاستبانة، وصلاحية صياغتها العملية واللغوية. وقد تم إجراء جميع التعديلات بناءً على ملاحظاتهم واقتراحاتهم. وتم التحقق من صدق البناء للاستبانة بحساب معاملات التمييز (معاملات ارتباط الفقرة مع الأبعاد الفرعية التي تنتمي إليها)، وتراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.45-0.83)، وكانت جميع قيم معاملات التمييز للفقرات أعلى من (0.30)، مما يدل على أن فقرات الاستبانة تتمتع بقدرة تمييزية مرتفعة، ويعد ذلك مؤشرًا على صدق البناء للاستبانة. وجرى التحقق من ثبات الاستبانة بحساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (2) يبين معاملات الثبات للاستبانة عامة، وللأبعاد الفرعية التي تتألف منها.

الجدول (2): معاملات الثبات لاستبانة الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية المحسوبة بطريقة الإتساق الداخلي

الرقم	البعد	كرونباخ ألفا
1	السياسي	0.90
2	الإقتصادي	0.89
3	الإجتماعي	0.91
4	الثقافي والتربوي	0.94
الكلي		0.97

يتضح من الجدول (2) أن معامل الثبات للاستبانة عامة قد بلغ (0.97)، أما الأبعاد الفرعية للاستبانة، فقد تراوحت قيم معاملات الثبات لها بين (0.89-0.94)، وجميع القيم كانت مرتفعة، وتدل على تمتع الاستبانة بدقة عالية. وتكونت الاستبانة من (49) فقرة كانت الاستجابة عنها على سلم خماسي التدريج: (غير موافق بشدة =1، غير موافق =2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5)، و استخدام المعيار الآتي للحكم على مستوى الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية لدى أعضاء هيئة التدريس على مستوى الفقرات، واستخرج المتوسط الحسابي للفقرات عامة، ورتبت على أساس منخفض ومتوسط ومرتفع بحسب المديات الآتية:

- من 1 – 2.33 مستوى الاتجاهات منخفض.
- من 2.34 – 3.67 مستوى الاتجاهات متوسط.
- من 3.68 – 5 مستوى الاتجاهات مرتفع.

واستخرجت هذه المديات بقسمة مدى العلامات على ثلاث فئات متساوية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

تعرض نتائج الدراسة وتناقش بحسب أسئلتها وكالآتي:

أولًا: ما درجة اتجاهات مدرّسي العلوم السياسيّة في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على استبانة الدراسة، وذلك للأبعاد الفرعية للمقياس وللدرجة الكلية، والجدول (3) يبين ذلك.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والإنحر افات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لاستبانة الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى
1	الإتجاهات السياسية	3.49	0.40	متوسط
2	الإتجاهات الاقتصادية	3.58	0.37	متوسط
3	الإتجاهات الاجتماعية	3.59	0.36	متوسط
4	الإتجاهات الثقافية	3.59	0.39	متوسط
	الإتجاهات عامة	3.56	0.35	متوسط

يتضح من ملاحظة الجدول (3) أن اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية كانت متوسطة على نحو، عام بمتوسط حسابي بلغ(3.56)، وانحراف معياري بلغ(0.35). وكانت اتجاهات المدرسين نحو تفعيل المشاركة السياسية في الأبعاد الفرعية للاستبانة متوسطة أيضا. وظهرت اتجاهاتهم نحو تفعيل المشاركة في بُعدَي الإتجاهات الإجتماعية والثقافية هي الأعلى، بمتوسط حسابي (3.59)،

وانحرافين معياريين على التوالي (0.36 ,0.39)، ثم جاء بعد الاتجاهات الإقتصادية بمتوسط حسابي (3.58)، وانحراف معياري (0.37). وأخيرا جاءت الاتجاهات السياسية بمتوسط حسابي بلغ (3.49) وانحراف معياري بلغ (0.40). وتم أيضا حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن فقرات الاستبانة، كما هي موضحة في الجدول (4):

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والإنحر افات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على فقرات استبانة الإتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الإتجاهات السياسية		
1	بناء الثقة بين القاعدة الشعبية والنخبة الحاكمة.	3.61	0.62
7	التداول السلمي للسلطة بانتخابات حرة نزيهة.	3.60	0.49
9	ضمان الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان.	3.56	0.57
2	تبني اصلاحات سياسية حقيقية لتحفيز المواطن للمشاركة السياسية.	3.55	0.52
10	تطوير دور مؤسسات المجتمع المدني.	3.55	0.52
13	وجود قيادة تؤمن بضرورة المشاركة السياسية.	3.55	0.57
12	القدرة على التعامل والتكيف مع التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية.	3.51	0.50
3	إطلاق الحريات السياسية والمدنية.	3.50	0.53
4	تبني استراتيجية سياسية هادفة لتعزيز الوحدة الوطنية.	3.50	0.50
6	تعديل قانون الأحزاب السياسية.	3.43	0.65
5	دعم الأحزاب السياسية.	3.37	0.69
8	تشجيع الإنتساب للأحزاب السياسية.	3.35	0.73
11	عدم تدخل الأجهزة الأمنية والعسكرية.	3.34	0.71
	الإتجاهات الإقتصادية		
17	تحسين المستوى المعيشي للمواطن.	3.66	0.50
25	مبدأ تكافؤ الفرص.	3.66	0.48
18	حماية الإقتصاد الوطني.	3.63	0.48
20	إيجاد فرص عمل للحد من البطالة.	3.63	0.39
22	مكافحة الفساد الإداري والمالي.	3.62	0.51
14	العدالة في توزيع الثروات.	3.61	0.52
15	تعزيز النزاهة والشفافية في الشأن الاقتصادي.	3.55	0.57
21	تحسين الخدمات المقدمة للمواطن.	3.55	0.52
24	تخفيف الضرائب على الأفراد والمنشأت.	3.54	0.57
16	تبني عمليات التنمية المستدامة.	3.50	0.53
23	عدم خصخصة القطاع العام.	3.49	0.59
19	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخدمة الإقتصاد الوطني.	3.48	0.55
	الإتجاهات الإجتماعية		
30	المحافظة على نظام الأسرة من التفكك.	3.68	0.49
34	احترام الرأي والرأي الآخر.	3.68	0.47
35	الحد من تفشّي الجريمة والمخدرات.	3.67	0.47
32	تعزيز الوحدة الوطنية.	3.62	0.49
29	تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية.	3.61	0.49
26	تحقيق العدالة الإجتماعية.	3.60	0.49
36	تعزيز لغة الحوار.	3.60	0.52

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
33	احترام الدستور والقوانين والأنظمة.	3.57	0.52
27	الحد من البطالة بتوفير فرص عمل للعاطلين.	3.56	0.52
31	الحفاظ على وحدة المجتمع بتعزيز دور الطبقة الوسطى.	3.56	0.52
28	مراعاة البعد العشائري في الحياة الإجتماعية فقط.	3.38	0.58
الإتجاهات الثقافية والتربوية			
39	النهوض بالتعليم والمناهج.	3.66	0.48
49	الحد من ثقافة الواسطة والمحسوبية.	3.66	0.58
42	تفعيل دور المؤسسات التربوية.	3.62	0.51
38	دعم البحث العلمي وتولّيه المسؤولية لنشر الثقافة السياسية.	3.61	0.54
48	تعزيز القيم الأخلاقية والروحية.	3.61	0.52
37	تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان.	3.60	0.49
40	تعزيز دور الإعلام بمختلف أنواعه.	3.60	0.49
46	تنمية مهارات التواصل لدى أفراد المجتمع.	3.60	0.52
43	تعزيز المعرفة السياسية.	3.57	0.50
44	تنويع النشاطات لتعزيز الوعي الثقافي لدى الشباب.	3.55	0.59
41	تعزيز ثقة المواطن بنفسه وبغيره.	3.54	0.53
45	المشاركة الثقافية من خلال الندوات والمحاضرات والمؤتمرات.	3.52	0.53
47	زيادة الوعي في التوجهات الثقافية التربوية.	3.51	0.53

يبين الجدول (4) أن اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية كانت متوسطة في الفقرات كافة، وكان أبرز الاتجاهات في الفقرات الفرعية للاستبانة كالآتي:

- الإتجاهات السياسية: كان أبرز الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية ممثلة بالفقرة (1)، التي نصها: "بناءُ الثقةِ بين القاعدة الشعبية والنخبة الحاكمة"، بمتوسط حسابي (3.61)، وانحراف معياري (0.62)، والفقرة (7) التي نصها: " التداولِ السلميّ للسلطة بانتخابات حرة نزيهة " بمتوسط حسابي (3.60)، وانحراف معياري (0.49)، والفقرة (9) التي نصها " ضمانُ الحريّاتِ العامةِ واحترامُ حقوق الإنسان " بمتوسط حسابي (3.56)، وانحراف معياري (0.57). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنّ بناءَ الثقة بين القاعدةِ الشعبيّة والنخبةِ الحاكمةِ يعتمدُ على وجود جهازٍ إداري قادرٍ على تحقيق الخطط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها، والتداول السلمي للسلطة، بانتخابات حرة نزيهة، وذلك بتطوير الدستورِ والتشريعات والقوانين حسب المتغيراتِ النابعة من الداخلِ والخارج. فضلًا عن ضمانِ الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، لتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع لتكون الكفاءة معيارًا للعمل السياسي والإداري.
- الإتجاهات الإقتصادية: يظهر أنّ أبرزُ الاتجاهات نحو تفعيلِ المشاركةِ الاقتصادية مثلتها الفقرات: (17)، التي نصها: " تحسين المستوى المعيشي للمواطن"، بمتوسط حسابي (3.66)، وانحرافٍ معياري (0.50). و(25) التي نصها: "مبدأ تكافؤ الفرص"، بمتوسط حسابي (3.66)، وانحراف معياري (0.48). و(18) التي نصها: "حمايةُ الإقتصادِ الوطني"، بمتوسط حسابي (3.63)، وانحراف معياري (0.48). و(20) التي نصها: "إيجادُ فرصِ عملٍ للحد من البطالة" بمتوسط حسابي (3.63)، وانحراف معياري (0.39). وقد يعود ذلك إلى أن تحسينَ المستوى المعيشيّ للمواطن مرتبط بتحسينِ الأوضاع الاقتصادية، وتوفير الخدمات العامة، وتحقيق الرفاهيّة بين فئات المجتمع الأردني. زيادة على إن مبدأ تكافؤ الفرص و إيجاد فرص عمل للحد من البطالة يعتمد على وجود إدارة ذات كفاءة عالية، لوضع خطط تنموية، وتحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص، لحل مشكلة البطالة بين فئات الشباب؛ فالمجتمع الذي يشعر بالاستقرار والأمان الاقتصادي يكون له دور فعال في الحياة السياسية، ورغبة أكبر في المشاركة السياسية.
- الإتجاهات الاجتماعية: يظهر أن أبرز الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة الإجتماعية جاءت ممثلة بالفقرات: (30) التي نصها:"المحافظةُ على نظام الأسرة من التفكك"، بمتوسط حسابي (3.68)، وانحراف معياري (0.49). و(34) التي نصها: "احترام الرأي والرأي الآخر" بمتوسط حسابي (3.68)، وانحراف معياري (0.47). و(35) التي نصها: "الحد من تفشّي الجريمة والمخدرات"، بمتوسط حسابي (3.67)، وانحراف معياري (0.47). وقد يُعزى ذلك إلى أن عدم حماية الأسرة من التفكك، وعدم احترام الحريات العامة، وتفشّي الجريمة والمخدرات في المجتمع، هي عوامل تؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية.

- الإتجاهات الثقافية والتربوية: يتضح أن أبرز الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة الثقافية جاءت ممثلة بالفقرات: (39) التي نصها: "النهوضُ بالتعليم والمناهج"، بمتوسط حسابي (3.66)، وانحراف معياري (0.48). و(49) التي نصها: "الحد من ثقافة الواسطة والمحسوبية"، بمتوسط حسابي (3.66)، وانحراف معياري (0.58). و(42) التي نصها: "تفعيل دورِ المؤسسات التربوية"، بمتوسط حسابي (3.62)، وانحراف معياري (0.51). ويمكن تفسير ذلك بأنّ التعليم وتفعيل دور المؤسسات التربوية والحد من ثقافة الواسطة والمحسوبية، يؤدي إلى الإهتمام بما يحدث حولهم، ويعزّز المشاركةَ السياسيّةَ وتوسيعِ المعرفة في الحياة السياسية وأهميتها.

ثانيًا: ما أثر المتغيرات الديمغرافية الخاصة بمدرّسي العلوم السياسية نحو تفعيل المشاركة السياسية؟

شمل ذلك المتغيرات: النوع الاجتماعي، ونوع الجامعة، والحالة الاجتماعية، والعمر، والرتبة الأكاديمية، والدخل الشهري، ومكان السكن، والتوجه الفكري. ووضعت حول ذلك الفرضيات الآتية:

1. توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي الجنس.

للتحقق من هذه الفرضية حُسبت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعادِ الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة وفقا لمتغيّر النوع الاجتماعي، وتم استخدام اختبار (ت) للحكم على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول (5): نتائج اختبارت لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير الجنس

الأبعاد الفرعية	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	(ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الإتجاهات السياسية	ذكر	59	3.56	0.37	2.51	80	*0.014
	أنثى	23	3.32	0.43			
الإتجاهات الاقتصادية	ذكر	59	3.62	0.35	1.64	80	0.104
	أنثى	23	3.47	0.39			
الإتجاهات الاجتماعية	ذكر	59	3.64	0.33	1.99	80	0.050
	أنثى	23	3.47	0.41			
الإتجاهات الثقافية والتربوية	ذكر	59	3.63	0.39	1.50	80	0.138
	أنثى	23	3.48	0.38			
الإتجاهات كلي	ذكر	59	3.61	0.34	2.06	80	*0.042
	أنثى	23	3.43	0.37			

*دال احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يُظهر الجدول (5) وجود فروق دالة إحصائيًا بين كل من الذكور والإناث في الإتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية في بُعد الاتجاهات السياسية، والدرجة الكلية للاستبانة، وفي الحالتين كانت هذه الفروق لصالح الذكور. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن طبيعة المجتمع الأردني ذكورية هرمية في الاتجاهات السياسية، حيث يحتل الأب فيها رأس السلطة والهرم في جميع الشؤون السياسية، وعلى الجميع الطاعة من نقاش، ولكونِ المجتمعِ الذكوري أكثرَ اهتمامًا بتفعيل المشاركة السياسية، في حين لا يزال الاهتمام الانثوي في بدايات التطلّع للحصولِ على مناصبَ سياسيّةٍ حتى يتمُّ تفعيل المشاركة السياسية، فالمجتمع الأردني لا تزال تحكمه العاداتُ والتقاليدُ التي تحدّ من مشاركة المرأة إلى حدٍّ كبير. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة مرعي (1996). أما بقيةُ الأبعادِ فأظهرت النتائج أنّه لاتوجد فروق دالة إحصائيًا بين أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث في الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية، ويرجع ذلك إلى التطور في الحياة الاجتماعية والثقافية والتربوية، ومنافسة الإناث للذكور في سوق العمل، وهذه النتيجة أكدت الفرضية الأولى.

2. توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير نوع الجامعة (حكومية، غير حكومية).

للتحقق من هذه الفرضية حُسبت المتوسطات الحسابيّة والإنحرافاتِ المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة وفقا لمتغير نوع الجامعة، وتم استخدام اختبار (ت) للحكمِ على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6) نتائج اختبارت لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير نوع الجامعة

الأبعاد الفرعية	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	(ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الإتجاهات السياسية	حكومية	44	3.49	0.39	-0.14	80	0.891
	غير حكومية	38	3.50	0.42			
الإتجاهات الاقتصادية	حكومية	44	3.60	0.37	0.54	80	0.591
	غير حكومية	38	3.55	0.37			
الإتجاهات الاجتماعية	حكومية	44	3.60	0.36	0.13	80	0.894
	غير حكومية	38	3.59	0.36			
الإتجاهات الثقافية والتربوية	حكومية	44	3.62	0.40	0.67	80	0.503
	غير حكومية	38	3.56	0.39			
الإتجاهات كلي	حكومية	44	3.57	0.34	0.32	80	0.747
	غير حكومية	38	3.55	0.37			

يتضح من الجدول (6) وجود فروق دالة إحصائيًا بين كل من الجامعات الأردنية الحكومية وغير الحكومية في الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية في الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة، وكانت هذه الفروق لصالح مدرسيّ الجامعات الحكومية. وتعزى هذه النتيجة إلى أنّ الجامعات الحكومية لديها سقف مرتفع من الحريات السياسية، كونها تمثل المجتمع الأردني وتعكس طبيعته، وأن شعور المدرس في الجامعات الحكومية بالأمان الوظيفي والاستقرار المادي والنفسي، يساعد على أن يتيح له مساحة من الحرية أكبر من المدرسين في الجامعات الخاصة؛ فالأمان الوظيفي مهدد دائمًا، إذ يخشى كثير من المدرسين من المناقشات السياسية خوفًا من فقدانهم لوظائفهم. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة العزام (1991). وهذه النتيجة أكدت الفرضية الثانية.

3. توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

لمعرفة صحة هذه الفرضية تم حُسبت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية، وتم استخدام اختبار (ت) للحكم على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، واستبعدت الاستبانات الخاصة بالمطلقين والأرامل من التحليل لقلة عددهم، فقد كان هناك خمسة فقط من، والجدول (7) يبين نتائج هذه الفرضية.

الجدول (7) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية

الأبعاد الفرعية	الحالة الإجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الإتجاهات السياسية	متزوج	23	3.21	0.31	-4.17	73	*0.000
	غير متزوج	52	3.59	0.38			
الإتجاهات الاقتصادية	متزوج	23	3.32	0.28	-4.25	73	*0.000
	غير متزوج	52	3.67	0.35			
الإتجاهات الاجتماعية	متزوج	23	3.36	0.31	-3.75	73	*0.000
	غير متزوج	52	3.67	0.33			
الإتجاهات الثقافية والتربوية	متزوج	23	3.39	0.36	-2.92	73	*0.005
	غير متزوج	52	3.66	0.37			
الإتجاهات كلي	متزوج	23	3.32	0.26	-4.10	73	*0.000
	غير متزوج	52	3.65	0.34			

*دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يبين الجدول (7) وجود فروق دالة إحصائيًا بين كل من المدرسين المتزوجين وغير المتزوجين في الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية في الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة، وكانت هذه الفروق لصالح المدرسين غير المتزوجين. ويفسر ذلك بأن غير المتزوج في بداية الطريق، ويكون همه أن يحتل مكانة في داخل المجتمع، يحقق بها طموحاته المستقبلية، وأن لدى غير المتزوجين الوقت الكافي لمتابعة النشاطات والتفاعل من خلالها، لكون التزاماتهم الأسرية أقل بكثير من المتزوجين. يزاد على ذلك أن المدرّسين (غير المتزوجين) هم الفئةُ العمريّةُ الأقل من المتزوجين، ويكونون في مرحلة الشباب، التي من خصائصها الاندفاع والمواجهة، والمناقشة والتحدي، لذلك يدخلون المعترك السياسي، وليس لديهم خوف على أسرة أو أبناء، أو حتى على وظيفتهم، لاعتقادهم أن الحياة أمامهم، ويستطيعون أن يغيروا من حياتهم كما يشاؤون، وهذه النتيجة أكدت الفرضية الثالثة.

4. توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير العمر.

للتحقق من هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة وفقا لمتغير العمر، وتم استخدام تحليلِ التباين الأحادي للحكم على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، والجدول (8) يبين هذه النتائج.

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والإنحر افات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لاستبانة الإتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير العمر

الأبعاد الفرعية	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الإتجاهات السياسية	35 فما دون	12	3.15	0.38
	36-50	35	3.46	0.38
	أكثر من 51	35	3.64	0.36
	الكلي	82	3.49	0.40
الإتجاهات الاقتصادية	35 فما دون	12	3.35	0.33
	36-50	35	3.57	0.36
	أكثر من 51	35	3.66	0.35
	الكلي	82	3.58	0.37
الإتجاهات الاجتماعية	35 فما دون	12	3.42	0.32
	36-50	35	3.54	0.37
	أكثر من 51	35	3.71	0.33
	الكلي	82	3.59	0.36
الإتجاهات الثقافية والتربوية	35 فما دون	12	3.46	0.34
	36-50	35	3.57	0.39
	أكثر من 51	35	3.65	0.41
	الكلي	82	3.59	0.39
الإتجاهات كلي	35 فما دون	12	3.34	0.29
	36-50	35	3.54	0.35
	أكثر من 51	35	3.66	0.35
	الكلي	82	3.56	0.35

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للمدرسين على الأبعاد الفرعية والدرجةِ الكلية، لاستبانة الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير العمر. ولمعرفةِ فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيًا تم إجراء تحليل التباين الأحادي والجدول (9) يبين ذلك.

الجدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير العمر

الأبعاد الفرعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الإتجاهات السياسية	العمر	2.16	2	1.08	7.85	*0.001
	الخطأ	10.88	79	0.14		
	الكلي	13.04	81			
الإتجاهات الاقتصادية	العمر	0.87	2	0.44	3.46	*0.036
	الخطأ	9.98	79	0.13		
	الكلي	10.85	81			
الإتجاهات الاجتماعية	العمر	0.94	2	0.47	3.92	*0.024
	الخطأ	9.49	79	0.12		
	الكلي	10.43	81			
الإتجاهات الثقافية والتربوية	العمر	0.33	2	0.16	1.07	0.348
	الخطأ	12.16	79	0.15		
	الكلي	12.49	81			
الإتجاهات كلي	العمر	0.96	2	0.48	4.11	*0.020
	الخطأ	9.20	79	0.12		
	الكلي	10.16	81			

*دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يتضح من الجدول (9) وجود فروق دالة إحصائيا في اتجاهات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيلِ المشاركةِ السياسية تُعزى لمتغير العمر، وذلك في الأبعاد الفرعية والدرجةِ الكلية للاستبانة، باستثناء بعد الإتجاهات الثقافية. ولمعرفة بين أي من فئات متغير العمر وجدت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول (10) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية بين فئات متغير العمر

الأبعاد الفرعية	المقارنات		الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
الإتجاهات السياسية	35 فما دون	36-50	-0.31	*0.050
		أكثر من 51	-0.49	*0.001
	36-50	أكثر من 51	-0.18	0.147
الإتجاهات الاقتصادية	35 فما دون	36-50	-0.22	0.176
		أكثر من 51	-0.31	*0.037
	36-50	أكثر من 51	-0.09	0.586
الإتجاهات الاجتماعية	35 فما دون	36-50	-0.12	0.569
		أكثر من 51	-0.29	*0.047
	36-50	أكثر من 51	-0.17	0.132
الإتجاهات كلي	35 فما دون	36-50	-0.19	0.242
		أكثر من 51	-0.32	*0.023
	36-50	أكثر من 51	-0.13	0.306

*دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (10) يتبين أن اتجاهات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الذين تزيد أعمارهم عن إحدى وخمسين سنة نحو تفعيل المشاركةِ السياسية، كانت أعلى من المدرسين الذين كانت أعمارهم خمسًا وثلاثين سنة فأقل، في الأبعاد الفرعية الثلاث (السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية) والدرجة الكلية. ويعزو الباحث ذلك إلى أن المدرسين ذوي الأعمار المتقدمة لديهم خبرة معرفية تراكميّة على مدى مستوى التدريس في الجامعات، لذا فإنهم أكثر قدرة على المشاركة السياسية، من فئة الشباب الذين لا يمتلكونَ مثل هذه الخبرات، سواء أكان في مجال التدريس للعلوم السياسية، أم في مجال المشاركة السياسية الفاعلة في المجتمع. فضلًا عن أن واقعَ المجتمع الأردني الحالي يدلّ على هذه النتيجة الصحيحة، وذلك لأن معظمَ المناصبَ القيادية في الأردن، هي لفئة الأعمار التي تزيد على (51) سنة. وهذا يدل على مصداقية أجوبة العيّنة على اعتبار أنه كلما كان العمر متقدمًا كانت تجاربة وخبرته وتفسيره للأحداث والتطورات أقرب للحقيقة، لوفرة المعلومات التي لدى هذه الفئة على أنها قيادية في المجتمع. واتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Connelly and Field, 1944)، وهذه النتيجة أكدت الفرضية الرابعة.

5. توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

للإجابة عن الفرضية السادسة حُسبت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة، وفقًا لمتغير الرتبةِ الأكاديميّةِ، وتم استخدامُ تحليل التباين الأحادي للحكم على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، والجدول (11) يوضح ذلك.

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والإنحر افات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لاستبانة الإتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير الرتبة الأكاديمية

الأبعاد الفرعية	الرتبة الأكاديمية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الإتجاهات السياسية	محاضر متفرغ أو استاذ مساعد	48	3.57	0.40
	أستاذ مشارك	14	3.42	0.42
	استاذ	20	3.35	0.36
	الكلي	82	3.49	0.40
الإتجاهات الاقتصادية	محاضر متفرغ أو استاذ مساعد	48	3.68	0.34
	أستاذ مشارك	14	3.54	0.38
	استاذ	20	3.36	0.32
	الكلي	82	3.58	0.37
الإتجاهات الاجتماعية	محاضر متفرغ أو استاذ مساعد	48	3.70	0.33
	أستاذ مشارك	14	3.49	0.35
	استاذ	20	3.42	0.36
	الكلي	82	3.59	0.36
الاتجاهات الثقافية والتربوية	محاضر متفرغ أو استاذ مساعد	48	3.67	0.38
	أستاذ مشارك	14	3.51	0.37
	استاذ	20	3.45	0.40
	الكلي	82	3.59	0.39
الاتجاهات كلي	محاضر متفرغ أو استاذ مساعد	48	3.65	0.34
	أستاذ مشارك	14	3.49	0.36
	استاذ	20	3.40	0.33
	الكلي	82	3.56	0.35

يتضح من الجدول (11) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للمدرسين على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لاستبانة الاتجاهات نحو تفعيلِ المشاركة السياسية وفقا لمتغير الرتبة الأكاديمية، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا تم إجراء تحليل التباين الأحادي وفيما يأتي عرض لهذه النتائج:

الجدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير الرتبة الأكاديمية

الأبعاد الفرعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الإتجاهات السياسية	الرتبة الأكاديمية	0.78	2	0.39	2.51	0.088
	الخطأ	12.26	79	0.16		
	الكلي	13.04	81			
الإتجاهات الاقتصادية	الرتبة الأكاديمية	1.48	2	0.74	6.23	*0.003
	الخطأ	9.37	79	0.12		
	الكلي	10.85	81			
الإتجاهات الاجتماعية	الرتبة الأكاديمية	1.26	2	0.63	5.41	*0.006
	الخطأ	9.18	79	0.12		
	الكلي	10.43	81			
الإتجاهات الثقافية والتربوية	الرتبة الأكاديمية	0.77	2	0.39	2.61	0.080
	الخطأ	11.72	79	0.15		
	الكلي	12.49	81			
الإتجاهات كلي	الرتبة الأكاديمية	1.02	2	0.51	4.41	*0.015
	الخطأ	9.14	79	0.12		
	الكلي	10.16	81			

*دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يبدو من الجدول (12) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية في بعدي الاتجاهات السياسية والثقافية. ويتضح من الجدول (12) أيضًا وجود فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية في بُعدي الاتجاهات الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والدرجة الكلية. ولمعرفة بين أي من فئات متغير الرتبة الأكاديمية وجدت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيّه للمقارنات البعدية، كما هي موضحة في الجدول (13).

الجدول (13) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية بين فئات متغير الرتبة الأكاديمية

الأبعاد الفرعية	المقارنات		الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
الإتجاهات الاقتصادية	محاضر متفرغ أو استاذ مساعد	أستاذ مشارك	0.14	0.397
		استاذ	0.32	*0.003
	أستاذ مشارك	استاذ	0.18	0.341
الإتجاهات الاجتماعية	محاضر متفرغ أو استاذ مساعد	أستاذ مشارك	0.21	0.135
		استاذ	0.27	*0.013
	أستاذ مشارك	استاذ	0.06	0.864
الإتجاهات كلي	محاضر متفرغ أو استاذ مساعد	أستاذ مشارك	0.17	0.284
		استاذ	0.26	*0.022
	أستاذ مشارك	استاذ	0.09	0.746

يبين الجدول (13) أن الإتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية كانت لدى أعضاء هيئة التدريس من رتبة محاضر متفرغ أو استاذ مساعد، أعلى من أعضاء هيئة التدريس من رتبة استاذ، وذلك في بُعدي الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات على نحو عام. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن الرتبة الأكاديمية (محاضر متفرغ وأستاذ مساعد) يكون في بداية طريقه في المجال الأكاديمي، ويكون هدفه تحقيق طموحاته الأكاديمية، ويجعله ذلك أكثر تفاعلًا مع التطورات والأحداث، واهتمامًا بتفعيل المشاركة السياسية. ويُعزى تدني مشاركة عضو هيئة التدريس برتبة (استاذ) في تفعيل المشاركة السياسية في الاحباطات التي تلقّاها في مراحل ماقبل هذه الرتبة، أو وصوله إلى عدم الجدوى في تفعيل هذه المشاركة، لكون التحديات أكبر من تفعيل المشاركة السياسية. وفي ما يتعلق في الرتب العلمية الأخرى (استاذ مشارك وأستاذ) فقد بلغت من الخبرة في الحياة السياسية والعلمية والعملية على مستوى مرموق، اكتسبها بخبراته الأكاديمية أيضًا، وبالنتيجة تكون نظرتهم إلى تفعيل المشاركة السياسية نظرة المتفحصين، وقيام ذلك على المصداقية لتفعيل المشاركة السياسية، وبيان الخلل بناءً على خبراتهم العملية والعلمية، ووضع الحلول والتوصيات من غير خوفٍ وخشيةٍ من الجهات الأمنية. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة مرعي (1996) والغنميين (2018)، وهذه النتيجة أكدت الفرضية الخامسة.

6. توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05) في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير الدخل الشهري.

للإجابة عن الفرضية السادسة حُسبت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة وفقا لمتغير الدخل الشهري، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي للحكم على دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية، والجدول (14) يوضح ذلك.

الجدول (14) المتوسطات الحسابية والإنحر افات المعيارية لاستجابات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لإستبانة الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير الدخل

الأبعاد الفرعية	الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
السياسية	900 فما دون	12	3.22	0.29
	901-1500	26	3.44	0.43
	1501-2100	29	3.61	0.38
	أكثر من 2101	15	3.58	0.39
	الكلي	82	3.49	0.40
الإتجاهات الاقتصادية	900 فما دون	12	3.23	0.26
	901-1500	26	3.54	0.37
	1501-2100	29	3.72	0.32
	أكثر من 2101	15	3.64	0.35
	الكلي	82	3.58	0.37
الإتجاهات الاجتماعية	900 فما دون	12	3.28	0.36
	901-1500	26	3.55	0.36
	1501-2100	29	3.71	0.31
	أكثر من 2101	15	3.70	0.29
	الكلي	82	3.59	0.36
الاتجاهات الثقافية والتربوية	900 فما دون	12	3.31	0.39
	901-1500	26	3.53	0.39
	1501-2100	29	3.72	0.33
	أكثر من 2101	15	3.65	0.40
	الكلي	82	3.59	0.39
الاتجاهات كلي	900 فما دون	12	3.26	0.29
	901-1500	26	3.51	0.37
	1501-2100	29	3.69	0.30
	أكثر من 2101	15	3.64	0.34
	الكلي	82	3.56	0.35

يبين الجدول (14) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للمدرسين على الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لاستبانة الاتجاهات نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير الدخل الشهري، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة احصائيا تم اجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول (15) يوضح ذلك.

الجدول (15) نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية وفقا لمتغير الدخل الشهري

الأبعاد الفرعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الاتجاهات السياسية	الدخل	1.45	3	0.48	3.26	*0.026
	الخطأ	11.59	78	0.15		
	الكلي	13.04	81			
الاتجاهات الاقتصادية	الدخل	2.18	3	0.73	6.55	*0.001
	الخطأ	8.67	78	0.11		
	الكلي	10.85	81			
الإتجاهات الاجتماعية	الدخل	1.79	3	0.60	5.40	*0.002
	الخطأ	8.64	78	0.11		
	الكلي	10.43	81			
الإتجاهات الثقافية والتربوية	الدخل	1.60	3	0.53	3.81	*0.013
	الخطأ	10.89	78	0.14		
	الكلي	12.49	81			
الإتجاهات كلي	الدخل	1.72	3	0.57	5.31	*0.002
	الخطأ	8.44	78	0.11		
	الكلي	10.16	81			

*دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

بملاحظة الجدول (15) يظهر وجود فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية تعزى لمتغير الدخل الشهري، وذلك في الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية للاستبانة. ولمعرفة بين أي من فئات متغير الدخل الشهري وجدت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، كما هو موضح في الجدول (16).

الجدول (16) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية بين فئات متغير الدخل الشهري

الأبعاد الفرعية	المقارنات		الفرق بين المتوسطات	الخطا المعياري	مستوى الدلالة
الإتجاهات السياسية	900 فما دون	901-1500	-0.21	0.13	0.476
		1501-2100	-0.39	0.13	*0.044
		أكثر من 2101	-0.36	0.15	*0.049
	901-1500	1501-2100	-0.17	0.10	0.439
		أكثر من 2101	-0.14	0.12	0.733
	1501-2100	أكثر من 2101	0.03	0.12	0.996
الإتجاهات الاقتصادية	900 فما دون	901-1500	-0.31	0.12	0.083
		1501-2100	-0.49	0.11	*0.001
		أكثر من 2101	-0.41	0.13	*0.023
	901-1500	1501-2100	-0.19	0.09	0.230
		أكثر من 2101	-0.10	0.11	0.821
	1501-2100	أكثر من 2101	0.09	0.11	0.885
الإتجاهات الاجتماعية	900 فما دون	901-1500	-0.27	0.12	0.157

الأبعاد الفرعية	المقارنات		الفرق بين المتوسطات	الخطا المعياري	مستوى الدلالة
		1501-2100	-0.43	0.11	*0.004
		أكثر من 2101	-0.42	0.13	*0.020
	901-1500	1501-2100	-0.16	0.09	0.358
		أكثر من 2101	-0.15	0.11	0.600
	1501-2100	أكثر من 2101	0.01	0.11	0.999
الإتجاهات الثقافية والتربوية	900 فما دون	901-1500	-0.21	0.13	0.453
		1501-2100	-0.41	0.13	*0.022
		أكثر من 2101	-0.34	0.14	0.152
	901-1500	1501-2100	-0.20	0.10	0.288
		أكثر من 2101	-0.12	0.12	0.787
	1501-2100	أكثر من 2101	0.07	0.12	0.945
الإتجاهات كلي	900 فما دون	901-1500	-0.25	0.11	0.206
		1501-2100	-0.43	0.11	*0.004
		أكثر من 2101	-0.38	0.13	*0.039
	901-1500	1501-2100	-0.18	0.09	0.255
		أكثر من 2101	-0.13	0.11	0.690
	1501-2100	أكثر من 2101	0.05	0.10	0.970

*دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0.05)

يبين الجدول (16) أن اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية الذين يتراوح دخلهم بين (1501-2100) أو يزيد عن (2101) نحو تفعيل المشاركة السياسية، كانت أعلى من المدرسين الذين كان دخلهم (900 فما دون)، في الأبعاد الفرعية كافة والدرجة الكلية للمقياس، باستثناء بُعد الإتجاهات الثقافية الذي كانت الفروق فيه بين المدرسين الذين يتراوح دخلهم بين (1500-901) وبين المدرسين الذين كان دخلهم (900 فأقل). ويُعزى ذلك إلى أن الفئة التي يتراوح دخلها بين (1501-2100) أو يزيد عن (2101) لديها استقرار مالي يعمل على تفعيل المشاركة والاهتمام، اذ يصبح الفرد مستقرًا ماديًا ومعنويًا، وبالنتيجة يندفع إلى المشاركة السياسية، كجزء لاستكمال دوره الاجتماعي، من غير شعور بالخوف على المستقبل أو الأمور المادية. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Connelly and Field, 1944). أما الفئة الأقل من (900) دينار، تكون بداية دخولها الحياة، بعد مشوار دراسي طويل استنفد مبالغ كبيرة، وأصبح تحت طائلة المديونية. فالمال عندها أصبح ضرورة لتسديد ذلك، وكل هذه المحاذير تدفعه إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية، لأن لديه أولويات أساسية في الحياة كالاستقرار الوظيفي، وبناء بيت الزوجية، وتنظيم حياته المستقبلية، والمتطلبات الأسرية، كالحاجات اليومية، والتعليمية للأولاد والمناسبات الاجتماعية. ولكن يمكن بعض الأحيان اندفاع هذه الفئة للاهتمام بتفعيل المشاركة السياسية، لاستخدامها كوسائل تطوير الحياة، كالاستقرار الوظيفي، وزيادة المرتبات المالية للوفاء بتلك الحاجات، وهذه النتيجة أكدت الفرضية السادسة.

الخاتمة

بعد إجراء تحليل اتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية فقد تم التوصل إلى استنتاجات عامة استوجبت بدورها توصيات متعددة، ويجري استعراض ذلك كالآتي:

أولًا: الاستنتاجات

1. إن المستوى العام لاتجاهات مدرّسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية نحو تفعيل المشاركة السياسية قد جاءت بمستوى متوسط، ويعود ذلك إلى زيادة دور مدرّسي العلوم السياسية نحو الاهتمام بتفعيل المشاركة السياسية.
2. إن ضمان بناء الثقة بين القاعدة الشعبية والنخبة الحاكمة والتداول السلمي للسلطة بانتخابات حرة نزيهة، وضمان الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، حيث سجلت هذه الفقرات الثلاث الأولى أعلى في توجهات العينة.
3. إن تحسين المستوى المعيشي للمواطن و تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وحمايةُ الإقتصاد الوطني، وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة يؤدي إلى مشاركة أصحابِ البعد الاقتصادي في السياسة، حيث سجلت الفقرات الأربع الأولى أعلى نسب في توجهات العينة.

4. إن المحافظة على نظام الأسرة من التفكك واحترام الرأي والرأي الآخر، والحد من تفشّي الجريمة والمخدرات، لمشاركة أطياف المجتمع الأخرى يؤدي إلى تفعيل المشاركة السياسية، حيث سجلت هذه الفقرات أعلى نسبه في توجهات العينة.
5. إن النهوض بالتعليم والمناهج والحد من ثقافة الواسطة والمحسوبية، وتفعيل دور المؤسسات التربوية، يؤدي إلى مشاركةِ أصحاب البعد الثقافي والتربوي في السياسة، حيث سجّلت الفقرات الثلاث الأولى أعلى نسبة في توجهات العينة.
6. إن تفعيل المشاركة السياسية يكاد الحديث عنها يكون في مواسم معينةٍ وهي ما قبل الانتخابات وفي أثنائها، أما بعدها فيتضاءل الحديث عنها شيئًا فشيئًا.

ثانيًا: التوصيات: في ضوء هذه الاستنتاجات تُصاغ التوصيات الآتية:

1.نشر الوعي السياسي وزيادة التثقيف السياسي بين أعضاء هيئة التدريس، وذلك بإجراء حوارات مستمرة للدفع إلى المشاركة السياسية.

2.تشجيعُ المؤسساتِ المدنية والتيارات السياسية بإستنهاض منتسبيها بضرورة المشاركة السياسية.

3.إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تعيق المشاركة السياسية.

4.تحسينُ المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الأردني لأهمية المشاركة السياسية.

المصادروالمراجع

أبراش، ا. (1998). علم الاجتماع السياسي. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

حناش، ي. (2017). إصلاح النظام الانتخابي في ظل التحول الديمقراطي في الجزائر. ***المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة***،الجزائر، 1، 24-39.

الخالدي، ح. (2006). المشاركة السياسية لطلبة جامعة الموصل: دراسة ميدانية"، جامعة الموصل، مركز دراسات الموصل. ***مجلة دراسات موصلية***، ، (11)، 117-140.

دلاسي، أ. ، وجعفورة، م. (2017). المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة عمار ثليجي-الأغواط. **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، جامعة عمار ثليجي الأغواط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 26.

شطناوي، ف. (2002). *النظام الدستوري الأردني*. **عمان، الأردن:**مطابع الدستور.

صديق، ح. (2012). الاتجاهات من منظور علم الاجتماع. *مجلة جامعة دمشق*، 28(3+4)، 299-322.

عبدالوهاب، ط. (2000). *سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة علم النفس السياسي في البيئة العربية*. القاهرة: دار غريب للنشر.

العجمي، ح.، ، الرشيدي، ب.، والعجمي، ن. (2016). المشاركة السياسية لطلبة كلية التربية الأساسية بدولة الكويت: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر*، 35(168)، 309-344.

العزام، ع. (1991). اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية: دراسة ميدانية. *دراسات: العلوم الإنسانية*، 18(2)، 211-175.

العزام، ع.، والشرعة، م. (2006). اتجاهات عينة من منتسبي المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة إحصائية تحليلية. *دراسات: العلوم الإنسانية*، 33(3)، 483-503.

العزام، ع.، والهزايمة، م. (2007). أثر الثقافة السياسية في المشاركة السياسية في الأردن: دراسة استطلاعية. *مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، اربد*، 24(3)، 833-864.

الغنميين، م.،وآخرون. (2018). واقع السياسة لدى طلبة الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم. دراسات: العلوم التربوية، ، 45(4).

القاضي، ع. (1999).*النظام السياسي والمشاركة السياسية للاحزاب في الأردن: دراسة في انتخابات 1993. رسالة ماجستير*، جامعة آل البيت.

محافظة، ع.،وآخرون. (2007)، التربية الوطنية. عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.

مرعي، ج.(1996). ***الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الأردنية***. *رسالة ماجستير*، الجامعة الأردنية، عمان،الأردن.

المشاقبة، أ.،و شقير، د. (2020). **التنشئة والثقافة السياسية**.عمان، الأردن: وزارة الثقافة الأردنية.

المشاقبة، أ.، والهزايمة، م. (2000). الإتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النواب الأردني الثالث عشر: دراسة مسحية. **دراسات: العلوم الإنسانية**،27(1)، 144-164.

المشاقبة، أ. (1993). الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين:دراسة ميدانية. ***مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، اربد***، 9(1)، 87-120.

المنوفي، ك. (1978). **أصول النظم السياسية المقارنة**. الصفاة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني. (2021). *رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى الرفاعي، يعهد إليه فيها برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية*.

النعيمات، ر. (2021). *مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954-2020). رسالة ماجستير*، **جامعة الشرق الأوسط**، عمان، الأردن.

References

Connelly, G. M., & Field, H. H. (1944). The non-voter—who He is, what He thinks. *Public Opinion Quarterly*, *8*(2), 175-187.

Huntington, S. P., & Nelson, J. M. (1976). *No easy choice: Political participation in developing countries*. Harvard University Press.

Lerner, D. (1958). The passing of traditional society: Modernizing the Middle East.

Verba, S., Nie, N. H., & Kim, J. O. (1978). *Participation and political equality: A seven-nation comparison*. Cambridge University Press.

Weiner, M. (1971). Political participation: Crisis of the political process. *Crises and Sequences in political development*, 159-204.